

ق/19(03/07)-37ع(0225)

إعلان الرياض

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (19)
الرياض - المملكة العربية السعودية
10-9 ربيع الأول 1428هـ الموافق 28-29 مارس/آذار 2007

إعلان الرياض

نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في الدورة التاسعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية يومي 9-10 ربيع الأول 1428 هـ الموافق 28-29 مارس/آذار 2007م.

- استناداً إلى الأسس والمقاصد التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي،

- واستلهاماً للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية، وحرصاً منا على تعزيز الهوية العربية، وترسيخ مقوماتها الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما تواجهه الأمة من تحديات ومخاطر تهدد بإعادة رسم الأوضاع في المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعنا،

- وتأكيداً على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، والالتزام بالجدية والمصادقية في العمل العربي المشترك، والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

نعلن عزمنا على:

- العمل الجاد لتحسين الهوية العربية، ودعم مقوماتها ومرتكزاتها، وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم، باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً

عرقياً عنصرياً، بل هي هوية ثقافية موحدة، تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية، يثريه التنوع والتعدد، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز، ولذلك نقرر:

▪ إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي، بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.

▪ تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية، عبر تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية التي تستحقها، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها، خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي، والإنتاج المشترك للكاتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية واليهما، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، وفي مجالات العلوم والتقنية.

▪ نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح، ورفض كل أشكال الإرهاب والغلو والتطرف، وجميع التوجهات العنصرية الاقصائية وحملات الكراهية والتشويه ومحاولات التشكيك في قيمنا الإنسانية أو المساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية، والتحذير من توظيف التعددية المذهبية والطائفية لأغراض سياسية تستهدف تجزئة الأمة وتقسيم دولها وشعوبها وإشعال الفتن والصراعات الأهلية المدمرة فيها.

- ترسيخ التضامن العربي الفاعل الذي يحتوي الأزمات ويفض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، في إطار تفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي أقرته القمم العربية السابقة، وتنمية الحوار مع دول الجوار الإقليمي وفق مواقف عربية موحدة ومحددة، وإحياء مؤسسات حماية الأمن العربي الجماعي وتأكيد مرجعيته التي تنص عليها المواثيق العربية، والسعي لتلبية الحاجات الدفاعية، والأمنية العربية.

- تأكيد خيار السلام العادل والشامل باعتباره خياراً استراتيجياً للأمة العربية، وعلى المبادرة العربية للسلام التي ترسم النهج الصحيح للوصول إلى تسوية سلمية للصراع

العربي - الإسرائيلي مستندة إلى مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

- تأكيد أهمية خلو المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائيتها، محذرين من إطلاق سباق خطير ومدمر للتسلح النووي في المنطقة، ومؤكدين على حق جميع الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية وفقاً للمرجعيات الدولية ونظام التفتيش والمراقبة المنبثق عنها.

إن ما تجتازه منطقتنا من أوضاع خطيرة، تُستباح فيها الأرض العربية، وتتبدد بها الطاقات والموارد العربية، وتنحسر معها الهوية العربية والانتماء العربي والثقافة العربية، يستوجب منا جميعاً أن نقف مع النفس وقفة تأمل صادق ومراجعة شاملة. وإنا جميعاً، قادة ومسؤولين ومواطنين، آباء وأمهات وأبناء، شركاء في رسم مصيرنا بأنفسنا، وفي الحفاظ على هويتنا وثقافتنا وقيمنا وحقوقنا. إن الأمم الأصيلة الحية تمر بالأزمات الطاحنة فلا تزيدها سوى إيماناً وتصميماً. وإن امتنا العربية قادرة بإذن الله، حين توحد صفوفها، وتعزز عملها المشترك، أن تحقق ما تستحقه من أمن وكرامة ورخاء وازدهار.

الرياض

1428/3/10 هـ - 2007/3/29 م

ق/19(03/07)29 - خ(0206)

خطاب
خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
في الجلسة الافتتاحية

خطاب
خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وبعد:

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الأمة العربية،

أيها الاخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني باسمي وباسم الشعب السعودي أن أرحب بكم، متمنيا لكم النجاح في أعمالكم،
واشكر فخامة الأخ الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان الشقيق، على ما
بذله من جهد أثناء رئاسته القمة في السنة الماضية.

أيها الاخوة الكرام،

منذ أكثر من ستين سنة أنشئت الجامعة العربية، لتكون نواة للوحدة العربية الحقيقية،
وحدة الجيوش، ووحدة الاقتصاد، ووحدة الأهداف السياسية، وقبل ذلك كله وحدة القلوب
والعقول.

ولا شك أن السؤال الذي يطرح نفسه علينا: ما الذي تحقق من ذلك كله؟ إن الجواب
على هذا يكشفه واقعنا الذي يؤكد أننا اليوم أبعد عن الوحدة من يوم أنشئت الجامعة.

أيها الاخوة الكرام،

في فلسطين الجريحة، مازال الشعب الصامد يعاني القهر والاحتلال محروما من حقه في
الاستقلال والدولة، وكما تعلمون جميعا فإن الأشقاء الفلسطينيين اجتمعوا في مكة المكرمة بجوار
بيت الله الحرام ونجحوا بفضل الله وتوفيقه في إنهاء خلافاتهم والاتفاق على حكومة وحدة وطنية
تم الإعلان عنها، وفي ضوء هذا التطور الايجابي فإنه أصبح من الضروري إنهاء الحصار الظالم

المفروض على الشعب الفلسطيني الشقيق بأقرب فرصة ممكنة، لكي تتاح لعملية السلام أن تتحرك في جو بعيد عن القهر والإكراه على نحو يسمح بنجاحها في تحقيق هدفها المنشود في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي العراق الحبيب، تراق الدماء بين الاخوة، في ظل احتلال أجنبي غير مشروع، وطائفية بغيضة تهدد بحرب أهلية. وفي لبنان الذي كان يضرب به المثل في التعايش والازدهار، يقف الوطن مشلولاً عن الحركة، وتتحوّل شوارعه إلى فنادق وتوشك الفتنة أن تكشر عن أنيابها.

وفي السودان أدى التراخي العربي إلى التدخل الخارجي في شؤونه. وفي الصومال، لا تكاد حرب أهلية تنتهي حتى تبدأ أخرى. كل ذلك يحدث ونحن عاجزون عن تقديم العون لأشقائنا.

والسؤال ماذا فعلنا طيلة هذه السنين لحل كل ذلك؟. لا أريد أن ألقى اللوم على الجامعة العربية، فالجامعة كيان يعكس أوضاعنا التي يراها بدقة، ان اللوم الحقيقي يقع علينا نحن قادة الأمة العربية، فخلافاتنا الدائمة، ورفضنا الأخذ بأسباب الوحدة، كل هذا جعل الأمة تفقد الثقة في مصداقيتنا، وتفقد الأمل في يومها وغداها.

أيها الاخوة الكرام،

ان الفرقة ليست قدرنا، وان التخلف ليس مصيرنا المحتوم، فقد منحنا الله جلت قدرته الكرامة، وخصنا بعقول تستطيع التفرقة بين الحق والباطل، وضمان تميز الخير من الشر، ولا ينقصنا إلا أن نطهر عقولنا من المخاوف والتوجس، فلا يحمل الأخ لأخيه سوى المحبة والمودة ولا يتمنى له إلا الخير الذي يتمناه لنفسه.

إنني رغم دواعي اليأس مليء بالأمل، ورغم أسباب التشاؤم متمسك بالتفاؤل، ورغم العسر أتطلع إلى اليسر.

ان أول خطوة في طريق الخلاص هي أن نستعيد الثقة في أنفسنا، وفي بعضنا البعض، فإذا عادت الثقة عادت معها المصداقية، وإذا عادت المصداقية هبت رياح الأمل على الأمة.

وعندها لن نسمح لقوى من خارج المنطقة أن ترسم مستقبل المنطقة، ولن يرتفع على أرض العرب سوى علم العروبة.

(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وإني أدعوكم، وأبدأ بنفسي إلى بداية جديدة، تتوحد فيها قلوبنا، وتلتحم صفوفنا، أدعوكم إلى مسيرة لا تتوقف إلا وقد حققت الأمة آمالها في الوحدة، والعزة، والرخاء، وما ذلك على قدرة العلي القدير، ثم على عزائم الرجال المؤمنين بعزير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ق/19(03/07)-15-خ(0192)

خطاب

السيد عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

خطاب

السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيد الرئيس،

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يأتي انعقاد القمة العربية التاسعة عشرة في رياض المملكة العربية السعودية وعلى أرضها المباركة، ليسجل رسالة ذات دلالة، هي أن الانعقاد السنوي المنتظم للقمة العربية أصبح آلية راسخة في إدارة العمل العربي المشترك، منذ إقرارها بالقاهرة عام 2000، وهو أيضا ما تفرضه الضرورات من حتمية الاحتكام إلى التنسيق والتضامن إزاء ما يواجهه العرب من تحديات كبرى في منعطف توتر غير مسبوق في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط والعالم العربي.

وأود أن أهنئ المملكة وخادم الحرمين الشريفين على تبوء رئاسة هذه القمة وهو، كما عرفناه ونعرفه، قادر بحكمته وأصالته وخصاله وثبات مواقفه على الريادة الواعية للمسيرة، وعلى استنهاض الهمم وشحن العزائم إزاء تحد واضح لكيان بل لكيونة هذه الأمة.

كما أعبر عن التقدير لفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير على جهوده المميزة وإدارته النشطة منذ تولي رئاسة أعمال القمة العربية في العام السياسي العربي المنصرم، وقد حملت الدبلوماسية السودانية تحت قيادته، بكل إخلاص، مسؤولية متابعة تنفيذ مقررات تلك القمة وسط ظروف صعبة اشتدت فيها المخاطر والتحديات في السودان نفسه، وفي منطقة القرن الإفريقي المتآخم له، وفي الشرق الأوسط على اتساعه.

السيد الرئيس: خادم الحرمين،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

اسمحوا لي ونحن في مستهل عمل الرئاسة الجديدة أن اعرض عليكم كشف حساب عن العمل العربي المشترك في العام الذي مضى بين قمة الخرطوم في مارس من العام الماضي وحتى هذا اليوم.

- وكما تعلمون، فإن الأجنحة العربية تقوم على بنود رئيسية أربعة وهي:
- الوضع الاستراتيجي والسياسي والأمني في المنطقة، وما يرتبط به من مشاكل كبرى على رأسها فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي، والعراق ومأساته، ولبنان وانقساماته، والسودان ومشاكله، والصومال وصعوباته، والوضع النووي في المنطقة، والهجمة العنيفة التي يتعرض لها الكيان العربي وهويته.
 - الموقف التنموي والعمل الجماعي العربي في أطره الاقتصادية والاجتماعية.
 - حركة الإصلاح في المجتمعات العربية.
 - إصلاح هياكل الجامعة العربية وتنشيط آلياتها.

وسوف أتناول في تقريرتي هذا كلا من هذه البنود، باختصار أرجو ألا يكون مخلًا، ولكن تفاصيله موجودة في تقاريرتي المعروضة أمام حضراتكم ..

فبالنسبة للوضع الاستراتيجي والسياسي في المنطقة، يرى العالم العربي ومن حوله العالم الإسلامي، وحقيقة العالم في معظمه، في استمرار النزاع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية لبّ الاضطراب وأساس التوتر في هذه المنطقة على اتساعها، وهنا يطرح سؤال حاكم هو : ماذا يتوجب علينا أن نفعل إزاء انحياز سياسات دولية مؤثرة هذا الانحياز المعيب إلى سياسة إسرائيلية ممعنة في تحدي فرص السلام العادل ... وهو الانحياز الذي تسبب في شل عملية السلام. هذا الأمر يجعلنا نعمل ونطالب بإصرار بضرورة إعادة النظر في هذه السياسة إذا كان للشرق الأوسط أن يستقر وللسلام أن يقوم. إن غيبة الوساطة الأمينة أضرت ضرراً بالغاً بالفرص المتاحة لإحداث نقلة نوعية في الموقف بالمنطقة، ومع ذلك فإننا نتابع حالياً حركة دبلوماسية نرجو أن تكون متوجهة إلى استئناف عملية السلام، ومن ثم نرجو لها النجاح خاصة وأنها في سباق حاسم مع الزمن، مع استمرار الممارسات الإسرائيلية في تغيير الوضع الجغرافي والديموجرافي في الأراضي العربية المحتلة.

إننا نرجو ألا يكون الأمر مجرد حركة دون بركة، ولا تكون الدوائر المغلقة تطرح نفسها من جديد، لنجد أنفسنا بعد فترة في نفس المربع ونكون فقط قد أتحنا للسياسة الإسرائيلية الوقت الذي تحتاجه لفرص أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة ليُحتج علينا به سواء بالقدس أو ما حولها أو في الأراضي المحتلة بشكل عام.

إن اليقظة المطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى ومن ثم فعلمية التقييم خلال الأسابيع.. أو الشهور القادمة ضرورية حتى يمكننا التداول في الطريق الذي يجب اتخاذه إذا فشلت الجهود الحالية أو اتضح عدم فعاليتها، وهو أمر محتمل جداً.

لقد أعد العرب أنفسهم للدخول في عملية سلام تنهي النزاع العربي الإسرائيلي، وتشهد التطورات في الأسابيع الماضية بذلك، وعلى رأس ما حققه العرب يأتي اتفاق مكة الذي تم برعاية كريمة منكم يا خادم الحرمين في إطار مواجهة موقف خطير تتعرض له المنطقة. وإرتباطاً بذلك يأتي الاتفاق الفلسطيني على قيام حكومة الوحدة الوطنية التي نحييها ونتمنى لها التوفيق في دفع العمل الفلسطيني نحو تحقيق السلام العادل طبقاً لإطار مبادرة السلام العربية، وبهذه المناسبة أحيي الدول الأوروبية التي اتخذت القرار الصائب والجرئ بالاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة والتعامل معها وعلى رأسها النرويج التي يمثلها اليوم وزير خارجيتها، وأطالب بوقف الحصار الاقتصادي المضروب على شعب فلسطين فهو حصار غير عادل لا يخدم إلا أهداف الاحتلال الأجنبي.

إن هدف العرب واضح، ومسجل في مبادرة السلام هذه والتي تلزم كل العرب وتشكل إطار قبولهم، والشروط اللازمة للسلام الشامل معهم، بما يتطلب إنهاء الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري وشبعا اللبنانية، وقيام العلاقات المستقبلية مع إسرائيل تحت ظروف السلام الشامل وقيام الدولة الفلسطينية الحقيقية.

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية تريد من العرب أن يعدلوا مبادراتهم لتشكل في النهاية تنازلات عربية دون مقابل، وترتب حقوقاً لإسرائيل دون التزامات، وذلك بعد اقتراح استبعاد عنصر الأرض والبشر، والتركيز على طلب التطبيع، فهو عرض لا يلغي المبادرة فحسب وإنما يمنع قيام السلام.

وأما القول بجهل الرأي العام الإسرائيلي بالمبادرة واستغلال الساسة الإسرائيليين لذلك، وأن علينا أن نبذل جهداً إضافياً لإعلامهم وإقناعهم هم وحلفائهم، فربما يكون هذا القول صحيحاً، وقد شرح الملك عبد الله الثاني ملك الأردن هذا الأمر بكل صراحة ووضوح في خطابه الضافي أمام الكونجرس الأمريكي وإذا بالرد السلبي الإسرائيلي يأتي: عدلوا أولاً .. ونقول لهم

أقبلوها أولاً، وتعالوا إلى مائدة التفاوض.. لعننا نصل إلى حل عادل ومقبول من الجميع يتمشى مع صحيح القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا في مفترق طرق، فاما أن نتحرك نحو سلام حقيقي مقبول نحن جاهزون له، واما استمرار بل وتزايد في وضع التوتر الأقصى، وكثيرون جاهزون له.

فإذا انتقلنا إلى العراق فالمأساة كبيرة ولكن الموقف العربي منها واضح منذ اللحظات الأولى لسقوط النظام السابق، وهو مساعدة العراق الجديد على عبور الأزمة الضخمة التي كان واضحا أنها في سبيلها إلى الظهور فور وقوع الحرب على العراق في مارس/ آذار 2003، ورغم الشكوك الكبيرة التي صاحبت هذه الحرب بالنسبة للأهداف الحقيقية وراءها، فقد قبل النظام العربي أن يشغل مجلس الحكم الانتقالي الذي أنشئ آنذاك مقعد العراق في الجامعة العربية احتضانا للعراق وحفاظاً على كيانه ومستقبله، ومن ثم أضفي الشرعية على الوضع الجديد رغم أنه كان محل جدل كبير، ثم اقترح النظام العربي مسار المصالحة الوطنية كمخرج لازمة الطاحنة فيه، وهو ما بشر بتقدم في حينه لولا قوى سلبية عملت على نسف كل فرص المصالحة ليبقى العراق يعاني الطائفية والمذهبية ومن ثم يعاني من الانقسام الوطني ومظاهره الدموية.

إن مسيرة الحل في العراق يمكن أن تنطلق إذا ما اعترفت كافة القوى ذات الشأن والعلاقة بأن الوضع يحتاج إلى حل سياسي وليس معالجات أمنية فقط، فليست العبرة بعدد الجنود وإنما بموضوعية المقاربة ونجاحتها.

إن الانقسام والصدام بين الشيعة والسنة في العراق والسياسات التي تعمل على تأجيجه أو استئثاره، وعدم الوعي بإبعاده المأساوية يمكن أن تشعل حريقاً إقليمياً هائلاً لن يخرج منه منتصر واحد داخل العراق أو حوله أو فيما وراء البحار.

ومن هنا كان القرار العربي الاستراتيجي بأن إنقاذ العراق مسؤولية وطنية عراقية في المقام الأول ونحن نتابع باهتمام السياسة التي تبدو بازغة للتواصل مع مختلف القوى السياسية العراقية دون استثناء، إن إنقاذ العراق مسؤولية وطنية عراقية نعم، ولكنه في الوقت نفسه مسؤولية عربية، مثلما هي مسؤولية على دول الجوار أن تساعد على عبوره إلى شاطئ السلام، ومسؤولية دولية أن تعاون على تحقيق ذلك.

وإذا كنا في العالم العربي نفهم أن الآخرين غيرنا مصالح مع العراق، فيجب أن يكون مفهوماً لدى هؤلاء أن للعرب مصالح ضخمة في العراق ومعه، وأن الحل يكمن في التوصل إلى تفاهم عام يحمي مستقبل العراق الواحد الحر، ويطلقه نحو آفاق أرحب على قاعدة من الديمقراطية الحقيقية، والبعد عن الطائفية والمذهبية، وفي ظل الدستور الذي يتوافق عليه ويحتمي به الجميع.

وفي هذا فموقف الجامعة العربية واضح في قراراتها، وآخرها القرار المطروح أمام هذه القمة والمرفوع من مجلس الوزراء بالمعايير التي يتطلبها حل الموقف، ومن ناحية أخرى، فالجامعة العربية على استعداد لاستئناف مؤتمر المصالحة الجامع الذي عقد في رحابها في نوفمبر/ تشرين ثاني 2005 وطبقاً للوثقتين الأساسيتين اللتين تم الاتفاق عليهما من قبل كافة الفرقاء العراقيين في القاهرة في عام 2005 ثم عام 2006، حيث انعقد في الجامعة العربية اجتماع آخر للجنة مثلت مختلف التوجهات لمعاودة البحث في استئناف عملية المصالحة، وتضم الوثيقتان النقاط الأساسية التي توافق عليها ممثلو الفاعليات العراقية سياسية ودينية وحكومية ومعارضة، وتعتبر أساساً مهماً لعملية المصالحة العراقية. وهذه الوثائق وثنائق رسمية وتاريخية لجامعة الدول العربية، وسوف يستمر العمل السياسي العربي على أساسها باعتبارها منطلقاً للاتفاق بين مختلف الفئات العراقية بصرف النظر عن عرق أو مذهب أو دين.

وبالإضافة إلى ذلك فالعمل من الآن فصاعداً يتطلب جهداً مشتركاً في إطار الجامعة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي ودول الجوار وكافة الجهات الدولية المعنية الأخرى، إن إعادة إطلاق مسيرة الوفاق العراقي أصبح ضرورة ملحة وسوف نعمل على تنفيذ ذلك وفقاً لما تصدرونه من قرارات في هذا الشأن.

وأما لبنان العزيز علينا جميعاً فيبقى الوضع فيه رهناً للتوافق بين زعاماته وللتوازن بين مطالبهم واستحقاقاتهم، ولا شك أننا سوف نستمر في مساعدتنا العربية لتحقيق ذلك على أساس سلة المقترحات التي قدمتها الجامعة العربية وإمكانيات تطويرها، والمساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية والدول العربية المعنية، وذلك توصلاً إلى إقرار المحكمة وكشف الحقيقة في الجريمة الكبرى التي أودت بحياة الشهيد رفيق الحريري ورفاقه.. وهذا مطلب عادل، وكذلك إلى حكومة الوحدة الوطنية لتفقد البلاد وسط العواصف التي يتعرض لها لبنان حالياً،

وهذا مطلب وطني، بالإضافة إلى تمهيد الطريق للاستحقاقات الانتخابية القادمة رئاسية أو برلمانية.

فإذا انتقلنا إلى السودان، وإلى دارفور خاصة، فيبقى الأمر محكوماً بالعناصر التالية:
أولها : الإسراع في إطلاق العملية السياسية، وتوسيع قاعدة اتفاق أبوجا للسلام في دارفور ليلتحق به غير الموقعين عليه.

وثانيها : تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وحكومة السودان فيما يتعلق بالنهج الخاص بنشر قوة حفظ السلام طبقاً لما تم الاتفاق عليه في أديس أبابا.

وثالثها : أهمية تضافر البعد التنموي مع الجانب السياسي في معالجة قضية دارفور والعمل على سرعة عقد مؤتمر الحوار بين أهل دارفور، وتفعيل صناديق التنمية والتعويض، واحتضان الدارفوريين في مؤسسات الحكم الاتحادي.

ورابعها : تجنب الميل الذي استشرى نحو اتخاذ طريق العقوبات والقسر وسيلة لفرض حلول إذ تؤدي إلى إثارة الأطراف ضد بعضها البعض وإلى تعقيد الموقف. إن التفاهم بين أطراف النزاع أساس مهم للوصول إلى حلول دائمة ومستقرة، وقد سرني كثيراً أن أرى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة الذي أتمنى له التوفيق في مهامه الكبيرة متفهماً لأعباء قضية دارفور ولأهمية الوصول إلى تفاهم بشأنها بين الأطراف الثلاثة الرئيسية: الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وحكومة السودان.

وخامسها : تمكين المنظمات الإنسانية من أداء عملها الإنساني المهم والمطلوب، وأهمية تركيز هذه المنظمات على مهمتها العظيمة هذه دون تدخل في الموقف السياسي.

وهنا لم يغيب عن الجامعة العربية ضرورة المساهمة في تحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور فأرسلت تباعاً العديد من البعثات الطبية والغذائية، وقد لمست خلال زيارتي لدارفور حضوراً عربياً على الصعيد الإنساني في معسكرات النازحين، غير أن هذا الحضور لا يزال يحتاج إلى تعزيز وإلى المزيد من الدعم وخاصة من قبل المجتمع المدني العربي حتى يضطلع بدور أكبر في رفع المعاناة الإنسانية لأهل دارفور.

وقبل أن أنتهي من موضوع السودان أجد لزاماً عليّ الإشارة إلى أن الدول العربية وصناديق التمويل والاستثمار العربية مدعوة بقوة للمساهمة في تنمية جنوب السودان، وفي هذا

الصدد شرعت الجامعة العربية في افتتاح مكتب لها في جوبا بجنوب السودان ليتولى المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في 9 يناير/كانون الثاني 2005 وتنسيق العون التنموي العربي لجنوب السودان.

إن انشغال الدول العربية بالتحديات والضغوط الخارجية وبتكاثر القضايا الإقليمية لا ينبغي له أن يترك قضية وحدة السودان تواجه مصيرها بعيداً عن دور عربي فاعل يعزز بمشروعات التنمية والاستثمار حتى تكون الوحدة السودانية خياراً جذاباً لأبناء جنوب السودان.

وأخيراً وليس آخراً فإن الوضع بالصومال يظل مدعاة لقلق كبير، وقد قامت الجامعة العربية تحت الرئاسة السودانية ببذل أقصى الجهد في تشجيع الأطراف الصومالية للتوصل إلى حلول سلمية وقد شهدت الخرطوم عدة جولات من المحادثات الصومالية برعاية الجامعة العربية، غير أن حركة الأحداث دفعت إلى اتجاه آخر ويتطلب الأمر تضافر الجهود دولياً وإقليمياً وصومالياً للتعامل مع الوضع وفقاً للأسس التالية:

الأول : دعم الشرعية الصومالية وتأييد النظام الذي يرأسه الرئيس عبد الله يوسف.
الثاني : تأييد ما قرره الاتحاد الأفريقي من إرسال قوات لحفظ السلام لدعم الشرعية والحركة نحو تطبيع الحياة هناك، ونحو انسحاب القوات الاثيوبية وتأكيد احترام سيادة الصومال على أراضيه.

والثالث : أهمية الحوار والمصالحة بين القوى السياسية في الصومال ومساعدة الحكومة على قيادة الأمور نحو ذلك الحدث الأهم في مسيرة قيام الصومال الجديد.
والرابع : الدعوة تمهيدا لذلك وللمساعدة على حدوثه، إلى مؤتمر يعقد لإعادة إعمار الصومال، وفي ذلك فائق أن الدول العربية واستثماراتها لن تكون بعيدة ولا مترددة.

وبهذه المناسبة أرحب بالرئيس مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا رئيس منظمة الإيجاد والبروفسور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأؤكد على الرغبة المشتركة لدى الجانبين العربي والأفريقي لوضع التوصيات اللازمة لتفعيل التعاون العربي الأفريقي وإزالة العوائق التي تعترض مسيرته على أسس جديدة ورؤية شاملة لمختلف مجالات

التعاون كي تعتمد في أقرب الآجال على أعلى مستوى سياسي بين الطرفين الشقيقتين والمتفاعلين العربي والأفريقي.

وفي إطار معالجة القضايا السياسية أشير إلى الدعم العربي لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاثة المحتلة* وإيجاد حل سلمي لهذا النزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وفي نهاية تقريرني عن الوضع الأمني والسياسي أود أن أشير إلى أمرين أولهما الملف النووي في الشرق الأوسط وهنا فلا يزال رأي الجامعة العربية كما قررته القمة وقراراتها وقرارات المجالس الرسمية فيها يقوم على أساس:

- معارضة وجود أي برامج نووية عسكرية لدى أي من دول المنطقة وبلا استثناء.
- رفض الطرح الخاص بإمكان وجود برنامج عسكري نووي مقبول أو مسكوت عنه وآخر مرفوض يقتضي الإدانة والعقاب.
- حق كل الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار في الحصول على التكنولوجيا النووية والحق في المعرفة النووية وتدريب علومها والتعاون نحو تحقيق ذلك.
- ضرورة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أن تغطي كافة انحاءه دون استثناء، وإلا لا يكون هناك داع لهذه المنطقة.
- أن الحوار والمفاوضات هي الطريق لمعالجة هذه الملفات، مثلما حدث ويحدث في مناطق أخرى، بعيداً عن الإجراءات القسرية التي لا تخدم بالضرورة أهدافاً تتمشى مع متطلبات الأمن الإقليمي.

وفي سياق المحور الإستراتيجي والأمني في المنطقة، لا بد من الإشارة أيضاً إلى الحملة المستعرة ضد الهوية الثقافية المميزة لهذه الأمة، والتي تستند إلى مقولة عدوانية حول حتمية صراع الحضارات لتبذر بذور الشك في كل ما هو عربي أو مسلم، حتى أضحت مشكلة سياسية وأمنية، إقليمية ودولية، تهدد أمن هذه المنطقة والاستقرار العالمي، بدل أن تكون مجالاً مفتوحاً للحوار مع الآخر وللتفاعل البناء والحر معه.

* طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

في ضوء كافة هذه التحديات التي تهدد أمن المنطقة تهديدا جديا، فقد قررت في قمة الخرطوم إنشاء مجلس السلم والأمن في إطار جامعة الدول العربية، يهتم بمتابعة هذه الأمور جميعا وغيرها، وتأثيراتها الأمنية، والمجلس وهو يتأهب لدخول حيز النفاذ بعد اكتمال العدد المقرر للتصديقات العربية سوف يعطى لعمليات حفظ السلام في العالم العربي مكانها ودورها، كما سيتولى إدارة عملية فض المنازعات بين الدول العربية بالإضافة إلى كونه في حالة انعقاد دائم، ووجود خاصية التنسيق مع مجلس الأمن ومع مجلس السلم والأمن الإفريقي لنتنقل هذه المنظمة إلى أسلوب آخر في التعامل الفوري المانع لتدهور المشاكل ووقوع الحروب.

السيد الرئيس خادم الحرمين الشريفين،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يسرني فيما يتعلق بالمحور التنموي، أن أشير إلى الحركة الايجابية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإلى حقيقة أن هناك قفزة لا بأس بها في حركة التبادل التجاري البيني بين الدول العربية.

كما يسرني أن أشير إلى تقدم المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات بين عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى النشاط الكبير الذي تفوده الأمانة العامة لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالقطاعات الخدمية العربية وبخاصة ذات الصلة بقطاعات النقل والسياحة والربط الكهربائي والتنمية المستدامة وعملية تطوير المجالات الزراعية والصناعية، وفي هذا فمعرض على القمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية.

وتجدون في التقرير التفصيلي المعروض على حضراتكم خطوات تفصيلية تتصل بمجالات التعاون العربي في مجالات البيئة والتنمية المستدامة والإسكان والتعمير والأرصاد الجوية والطاقة، بل أن النشاط امتد ليغطي قطاعات أخرى في المجال الاقتصادي مثل الإحصاء وقواعد المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي ذلك، فإن مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي تلقى دفعة كبيرة بالمبادرة المصرية الكويتية المطروحة على هذه القمة، والتي تقترح عقد قمة عربية تخصص للمسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل

الاستراتيجيات التنموية العربية، ليكون لها عوائد سريعة ومباشرة للمواطن العربي، وتعزز التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية، وإني إذ أرحب بهذه المبادرة أقترح أن يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بعملية الإعداد لهذه القمة.

ومن ناحية أخرى، فكم يسعدني أن ابلي القادة العرب بأن ما قررتموه في قمة الخرطوم خاصا بالتعليم وتحديثه قد تم تنفيذه. وقد أوليت هذا الموضوع اهتمامي الشخصي ويشرفني أن أقدم في هذه الدورة تقريراً إضافياً يمثل محصلة لعمل دؤوب تم خلال العام الماضي شاركت فيه منظمات عربية ودولية متخصصة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليكسو)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والاسيسكو والبونسكو واليونيسيف بالإضافة إلى الأمانة العامة للجامعة التي نظمت عددا من اللقاءات الفكرية لخبراء في مختلف التخصصات ذات الصلة بقضايا التعليم، وتم مراجعة تقارير عربية ودولية تضمنت تقييما لأوضاع التعليم في الدول العربية.

ويرفع التقرير عدداً مهماً من التوصيات تهدف إلى تحديث منظومة التعليم في العالم العربي، وإنشاء عدد من المؤسسات على رأسها إنشاء الهيئة العربية لضمان جودة التعليم واعتماده، وإقامة المرصد العربي لتطوير المنظومة العربية للتعليم، هذا بالإضافة إلى دراسات تحليلية ومقترحات خاصة بالتعليم في مختلف مراحله تتعلق بتطويره وتحديثه.

السيدات والسادة،

بالإضافة إلى المبادرة الخاصة بتحديث التعليم فالعمل يسير على قدم وساق لتنفيذ ما تناولته وثائق الإصلاح الصادرة في قمتي تونس والجزائر، وها نحن نُشيد ونحيي هذه الخطوة المهمة التي خطتها موريتانيا نحو تحقيق وتوثيق المسار الديمقراطي، كما نتابع باهتمام حركة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجارية في الوطن العربي وعلى رأسها قوانين تمكين المرأة والنمو في نشاط المجتمع المدني.

وأود أن أشير في مجال الإصلاح إلى أن الخطوات التي قطعتها الدول العربية على طريق الإصلاح ستكاثر ثمارها ليشعر بها المواطن العربي بشكل متزايد مع تضاعف جهود محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله، ونتوقع أن ترتفع مؤشرات مكافحة الفساد في الدول العربية

والتي ترصدها العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى مصاف الدول التي نجحت في محاربة هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً على جهود التنمية.

نعم مازال هناك الكثير الذي ينتظره الناس في مجال التحديث والإصلاح، بل ويستحقونه، والآمال معقودة على مسيرة مستدامة وجريئة .. إننا في القرن الحادي والعشرين وهو قرن له سماته وتطلعاته، ولن يكون العرب خارج التاريخ عندما نأتي إلى التطور والتطوير وهو ما تنادي به الأغلبية الغالبة من المواطنين العرب، الذي انعكس في الوثائق التاريخية التي صدرت في هذا الشأن بقمة تونس في مايو/أيار من عام 2004.

وأخيراً وليس آخراً آتني إلى حركة إصلاح هياكل الجامعة العربية حيث انطلقت عملية إصلاح شاملة. تضمنت إقامة مؤسسات جديدة وفي مقدمتها البرلمان العربي الانتقالي الذي احتفلنا في شهر ديسمبر/كانون أول الماضي بمرور عام على إنشائه والذي يبني الذراع التشريعي ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك، بالإضافة إلى مجلس السلم والأمن العربي، وإلى تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم سلطاته الإشرافية على مجمل الأنشطة العربية الجماعية في المجالات التنموية، وفتح أبواب المشاركة أمام المجتمع المدني، بالإضافة إلى تحديث الأمانة العامة وتطوير أساليب عملها ورفع مستوى أدائها وتنشيط عدد من الملفات الهامة والجديدة ضمن أجندة الجامعة العربية مثل الموضوعات ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وحوار الحضارات، وعرب المهجر، والاهتمام بالتنمية المستدامة وقضايا التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وأثرها على البيئة والثروات الطبيعية في العالم العربي.

كما تم وضع وتعزيز أطر تنظيم علاقات التعاون العربي الجماعي مع مختلف التجمعات والكيانات والدول النافذة في العالم ومن بينها الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد، ودول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والهند واليابان وتركيا وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة.

وختاماً أود أن أرحب بالضيوف الذين شاركونا اليوم في افتتاح أعمال هذه القمة وأخص بالذكر الرئيس الباكستاني برويز مشرف والرئيس الكيني موي كيباكي ورئيس وزراء ماليزيا السيد عبد الله بدوي ورئيس وزراء تركيا السيد رجب طيب أردوغان ونائب رئيس اندونيسيا

السيد محمد يوسف كلا إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الرئيس ألفا عمر كوناري والدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي السيد خافيير سولانا والشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة الدورة (61) للجمعية العامة للأمم المتحدة والسيد وزير خارجية إيران والنرويج وممثلي روسيا وأسبانيا والصين والهند واندونيسيا واليابان والبرتغال وسلوفينيا وكوبا.

أتمنى للمؤتمر الموقر التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق/19(03/07)08- نث(0179)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين
في القمة (د.ع 19)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (19) مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
- حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين
- معالي السيد محمد الغنوشي الوزير الأول - الجمهورية التونسية
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله رئيس جمهورية جيبوتي
- خادم الحرمين الشريفين
- الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
- معالي السيد علي محمد جيدي رئيس وزراء جمهورية الصومال
- فخامة الرئيس جلال طالباتي رئيس جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد .. نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
- رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
- فخامة الرئيس احمد عبد الله محمد سامبي رئيس جمهورية القمر المتحدة
- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت
- فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية
- فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

- صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد المملكة المغربية
- فخامة الرئيس العقيد أعلى ولد محمد فال رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية

البيانان الصحفيان
الصادران عن اجتماعي المنظمات الإقليمية والدولية
على هامش أعمال القمة

حول:

- عملية السلام في دارفور
- الوضع في الصومال

البيان الصحفي الصادر
عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية على هامش أعمال القمة
بشأن عملية السلام في دارفور
الرياض: 1428/3/9هـ - 2007/3/28 م

بناء على دعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عُقد اجتماع حول قضية دارفور على هامش أعمال قمة الرياض في 2007/3/28، ضم كل من فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، والسيد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة، والبروفيسور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. كما شارك في الاجتماع سمو الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية والدكتور لام أكون وزير خارجية السودان.

وقد ناقش الاجتماع تطورات قضية دارفور من جميع جوانبها، حيث حث خادم الحرمين الشريفين مختلف الأطراف على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية أبوجا للسلام في دارفور والتفاهات التي تم التوصل إليها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في كل من أديس أبابا وأبوجا، وأكد على ضرورة تكثيف التعاون بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعاجلة للنزاع وإنهاء المعاناة الإنسانية في دارفور.

وفي ضوء العرض الذي قدمه فخامة الرئيس السوداني ومداخلات كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية، خلص الاجتماع إلى الاتفاق على عدد من الإجراءات العملية لتذليل العقبات التي تحول دون الإسراع في تنفيذ اتفاقية السلام في أبوجا والتفاهات التي تم التوصل إليها بعد ذلك في كل من أديس أبابا وأبوجا، ومن ضمن هذه الإجراءات، العمل على ضم الحركات غير الموقعة على اتفاق أبوجا إلى عملية السلام بهدف تسريع جهود المصالحة الوطنية. وكذلك دعوة اللجنة الثلاثية بعضوية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية، لاجتماع عاجل على مستوى الخبراء المعنيين للتوصل إلى اتفاق حول حزمة الدعم التقييل والإسراع في الاتفاق على اسم الممثل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، والانتهاء من تحديد

حجم القوات الإفريقية وتسليحها والدعم اللوجستي والفني والمراقبة والتمويل وسبل مشاركة الأمم المتحدة لدعم هذه العملية في المرحلة الثالثة وفقاً للتفاهات بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والحكومة السودانية في هذا الشأن.

كما رحب المجتمعون بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة في السودان يوم 28 مارس/ آذار 2007 بشأن تسهيل دخول المعونات الإنسانية للمدنيين في دارفور وتيسير عمل المنظمات الإنسانية هناك.

البيان الصحفي الصادر*
عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية على هامش أعمال القمة
بشأن الوضع في الصومال
الرياض: 9/ 3/1428هـ - 2007/3/28 م

عقد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية اجتماعاً على هامش القمة حضره أصحاب المعالي الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للجامعة العربية، والممثل الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ووزير خارجية كينيا وذلك لبحث سبل التحرك المشترك لتحقيق التقدم المطلوب في الملف.

وبعد مناقشة مستفيضة للقضايا المطروحة في هذا الإطار، توصلت المجموعة إلى توافق حول ما يلي:

- يكتسي الوضع في الصومال أهمية استثنائية، وإذا كانت مسؤولية الحل تقع أساساً على عاتق الصوماليين أنفسهم، فإن على المجتمع الدولي مراقبة التطورات عن كثب لتدارس العون المطلوب لتحقيق هذا الهدف.
- إن الإسراع في زيادة قوات "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)" أمر حيوي لتوفير الأمن بما يسمح بتحقيق انسحاب مبكر للقوات الإثيوبية، ومن المهم ضمان ألا تحدث فجوة بين رحيل القوات الإثيوبية وانتشار قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM).
- إن المصالحة الوطنية هي مفتاح الحل للأزمة وينبغي أن تكون شاملة لتحقيق النجاح، ومن ثم يجب أن يتم التحضير الجيد لمؤتمر المصالحة الوطنية بحيث يشمل جميع القوى الصومالية المعنية.

* ترجمة للبيان الأصلي الصادر باللغة الإنجليزية.

- إن توفير الأمن، والإعداد الجيد للمؤتمر وشمولية التمثيل تظل متطلبات هامة لتحقيق تقدم في عملية المصالحة. إن الجهد الذي سيبدأ في 16 إبريل/نيسان 2007 يجب أن يكون بداية لعملية تعمل على تحقيق هذه الأهداف.
- يمثل اجتماع مجموعة الاتصال في القاهرة في 3 أبريل/نيسان 2007 بمقر جامعة الدول العربية والذي ستشارك فيه منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة لبدء النقاش حول هذا القضايا، بحيث يتم بلورة إستراتيجية لتشجيع مسيرة شاملة للمصالحة تتضمن جدول زمني واضح لدفع المسيرة للإمام وبسرعة.
- إن إحراز تقدم في الصومال سيسمح لمجلس الأمن باتخاذ إجراء سريع لإنشاء قوات لحفظ السلام تحل محل (AMISOM)، على أساس تفويض مصاغ بدقة لتلافي عثرات الماضي في الصومال، والبدء في تدريب قوة أمنية وطنية لتحمل المسؤولية الأمنية.
- يتطلب حل الأزمة الصومالية جهداً مستمراً من قبل الصوماليين والمجتمع الدولي، وعند التوصل إلى اتفاق يمكن لأعضاء المجموعة المشاركة في هذا الاجتماع أن تساهم في توفير الأموال اللازمة، وأن تدعو المجتمع الدولي للمساهمة أيضاً في هذا المجال.